RESEARCH ARTICLE

Spatial Variation in Population Structure and Distribution Patterns in Al-Muthanna Governorate for the Year 2024

Furqan Mousa Imran Salman *

College of Education for Human Sciences , Al-Muthanna University , Iraq.

ABSTRACT

This study aims to analyze the spatial variation of population structure and distribution patterns in Al-Muthanna Governorate by examining the influence of natural and human factors in shaping these patterns. The governorate is the second largest in Iraq by area and is characterized by extensive desert landscapes and wide dry lands, which clearly affect population distribution and density. Most residents are concentrated near water resources, particularly along the Euphrates River in the districts of Samawah, Rumaitha, and Al-Khidhir, while density is much lower in Al-Salman District because of harsh environmental conditions and limited services. The study adopts an analytical geographical approach linking climate, topography, and water resources with economic activity, infrastructure, and transport networks. Findings indicate that water availability is the main factor attracting and stabilizing settlements, whereas desert conditions limit expansion, highlighting development disparities and the need for balanced planning supported by modern Geographic Information Systems technologies.

Keywords: **Population composition, economic composition, educational level, and environment.**

مقالة بحثية

التباين المكاني للتركيب السكاني و انماط توزيعه في بيئة محافظة المثنى للعام (2024).

فرقان موسى عمران سلمان *

كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة المثنى ، العراق

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل التباين المكاني للتركيب السكاني وأنماط توزيعه في محافظة المثنى، من خلال دراسة تأثير العوامل الطبيعية والبشرية في تشكيل هذه الأنماط السكانية. تُعد المحافظة ثاني أكبر محافظات العراق من حيث المساحة، وتتميز بسيادة الطابع الصحراوي واتساع المساحات الجافة، مما انعكس بصورة واضحة على توزيع السكان وكثافتهم. يتركز معظم السكان في المناطق القريبة من مصادر المياه، ولاسيما على ضفاف نهر الفرات ضمن أقضية السماوة والرميثة والخضر، في حين تنخفض الكثافة السكانية في قضاء السلمان بسبب قساوة الظروف البيئية وضعف الخدمات الأساسية. اعتمدت الدراسة على المنهج الجغرافي التحليلي من خلال الربط بين الخصائص الطبيعية كالمناخ والسطح والموارد المائية، والعوامل البشرية مثل النشاط الاقتصادي والبنية التحتية وشبكات النقل. وأظهرت النتائج أن توفر المياه يمثل العامل الرئيس في جذب السكان واستقرارهم، مقابل دور البيئة الصحراوية كعامل طارد، مع وجود تباين تنموي يستدعي تخطيطًا متوازنًا باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية الحديثة.

الكلمات المفتاحية : **التركيب السكاني ، التركيب الاقتصادي ، المستوى التعليمي ، البيئة.**

Received 24-03- 2026; Revised 08-04-2026 ; accepted 12-04- 2026. Available online 10-06- 2026
* Corresponding author.
E-mail addresses: ferqan.mussa@mu.edu.iq **(F.M. Salman).**
https://doi.org/xx.xxxxx/2572-5440.1120
2572-5440/© 2025 The Author(s). Published by Al-Muthanna University. This is an open-access article under the CC BY-NC-SA license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/).

المقدمة

الفصل الاول

تعد دراسة السكان وتوزيعهم وخصائصهم من الركائز الأساسية في الجغرافيا البشرية، حيث إن فهم التباين المكاني للسكان يكشف عن طبيعة العلاقة المعقدة بين الإنسان وبيئته. تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في محافظة المثنى، التي تتميز بمساحتها الشاسعة وتنوع بيئاتها الطبيعية بين السهل الرسوبي والهضبة الصحراوية، مما يخلق تبايناً واضحاً في توزيع السكان وأنماط استقرارهم وخصائصهم الديموغرافية. إن هذا البحث يسعى إلى تحليل هذا التباين الجغرافي، والكشف عن العوامل الطبيعية والبشرية التي تشكله، وتقديم رؤية شاملة لواقع السكان في المحافظة.

مشكلة البحث :

تنطلق مشكلة البحث من التساؤل الرئيس الآتي: ما طبيعة التباين المكاني في توزيع السكان وتركيبهم في محافظة المثنى؟ ويتفرع عنه عدد من التساؤلات الفرعية: كيف يتوزع السكان مكانياً بين الوحدات الإدارية المختلفة في المحافظة؟ ما أبرز أنماط التركيب السكاني (العمري، النوعي، التعليمي، الاقتصادي) السائدة في مناطق المحافظة؟ ما العوامل الطبيعية (كالمناخ، الموارد المائية، طبيعة السطح) التي تسهم في هذا التباين؟ ما دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية في تشكيل أنماط توزيع السكان؟ هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة بين التباين السكاني وهذه العوامل.

فرضية البحث

يقوم البحث على مجموعة من الفرضيات، من أبرزها:

- وجود تباين مكاني واضح في توزيع السكان داخل محافظة المثنى.
- يرتبط تركز السكان بوجود الموارد المائية، ولا سيما على امتداد نهر الفرات.
- تسهم العوامل الطبيعية في تقليل الكثافة السكانية في المناطق الصحراوية.
- تؤثر العوامل الاقتصادية (فرص العمل، الأنشطة الزراعية والخدمية) في جذب السكان إلى مناطق معينة.
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التباين السكاني والخصائص الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية للوحدات الإدارية.

الموقع الجغرافي والفلكي

تقع محافظة المثنى في الجزء الجنوبي الغربي من العراق، وتتميز بموقع استراتيجي على أطراف السهل الرسوبي، حيث يقع جزء كبير منها ضمن الهضبة الغربية. تمتد المحافظة فلكياً بين دائرتي عرض (29° 05' - 31° 42') شمالاً، وخطي طول (43° 50' - 46° 32') شرقاً. يحدها من الشمال محافظتا القادسية والنجف، ومن الشرق محافظتا ذي قار والبصرة، ومن الغرب محافظة النجف، بينما تحدها من الجنوب الحدود الدولية مع المملكة العربية السعودية. هذا الموقع أكسبها تنوعاً في خصائصها الطبيعية وأثر بشكل مباشر على توزيع الأنشطة البشرية والسكانية فيها. [2،ص20]

خريطة (1) موقع محافظة المثنى بالنسبة للعراق

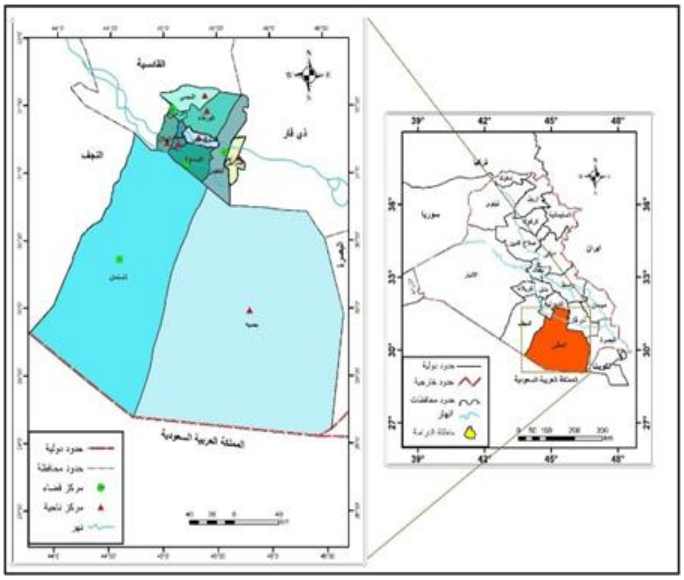

[7]

تبلغ مساحة محافظة المثنى حوالي (51,740) كيلومتراً مربعاً، مما يجعلها ثاني أكبر محافظات العراق من حيث المساحة بعد محافظة الأنبار، إذ تشكل حوالي 11.9% من إجمالي مساحة العراق. هذا الامتداد المساحي الواسع، الذي يغلب عليه الطابع الصحراوي، يضم موارد طبيعية متنوعة لكنه يفرض في الوقت ذاته تحديات كبيرة تتعلق بالاستيطان والتنمية، مما ينعكس على الكثافة السكانية المنخفضة في أجزاء واسعة من المحافظة. [6،ص5]

السطح والتضاريس

يتسم سطح محافظة المثنى بقلة التضرس والانحدار التدريجي العام من الغرب والجنوب الغربي باتجاه الشرق والشمال الشرقي. يمكن تقسيم المحافظة إلى منطقتين رئيسيتين: منطقة السهل الرسوبي في الأجزاء الشمالية والشرقية، ومنطقة الهضبة الغربية التي تشكل غالبية مساحة المحافظة. منطقة السهل الرسوبي، التي يمر بها نهر الفرات وفروعه، تتميز بأراضيها المنبسطة والخصبة، مما جعلها منطقة الجذب السكاني الرئيسية ومركز النشاط الزراعي والعمراني في المحافظة[3،ص15]

أما منطقة الهضبة الغربية، فهي جزء من الصحراء الغربية العراقية، وتتميز بطابعها الصحراوي القاحل، وتنتشر فيها بعض الأودية الجافة والمنخفضات، مثل منخفض الصليبات وبحيرة ساوة. هذه البيئة الطبيعية القاسية، مع ندرة الموارد المائية السطحية، جعلت الاستيطان البشري فيها محدوداً ومقتصراً على مناطق معينة تعتمد على المياه الجوفية أو الأنشطة الرعوية، مما أدى إلى كثافة سكانية منخفضة جداً في هذه الأجزاء الشاسعة من المحافظة.[5،ص11] .

المناخ وتأثيره على التوزيع السكاني

يسود محافظة المثنى المناخ الصحراوي الحار، الذي يتميز بمدى حراري يومي وسنوي كبير، وصيف طويل حار وجاف، وشتاء قصير بارد وممطر. تشير البيانات المناخية إلى أن متوسط درجات الحرارة السنوي يبلغ حوالي 25-26 درجة مئوية، وترتفع درجات الحرارة العظمى في شهري تموز وآب لتصل إلى معدلات تتجاوز 46 درجة مئوية، بينما تنخفض الصغرى في كانون الثاني إلى حوالي 6 درجات مئوية. هذا الارتفاع الشديد في درجات الحرارة صيفاً يحد من النشاط البشري في أوقات الظهيرة ويؤثر على أنماط الحياة والعمل، كما يفرض متطلبات خاصة على تصميم المساكن والبنية التحتية.[2،ص6]

الخريطة (2): متوسط درجات الحرارة السنوية (°م).

[7]

تتصف الأمطار في المحافظة بقلتها وتذبذبها، حيث يتركز هطولها في فصل الشتاء، ويبلغ المعدل السنوي حوالي 108-123 ملم. تنعدم الأمطار تقريباً في أشهر الصيف (حزيران، تموز، آب) بسبب ارتفاع درجات الحرارة. هذه الندرة في الأمطار، مقترنة بارتفاع معدلات التبخر، تجعل الزراعة الديمية شبه مستحيلة، وتزيد من الاعتماد على الموارد المائية السطحية والجوفية، مما يفسر تركز السكان والنشاط الزراعي بشكل أساسي حول مجرى نهر الفرات وفروعه[2،ص9] .

الخريطة (3): معدل الأمطار السنوي (ملم)

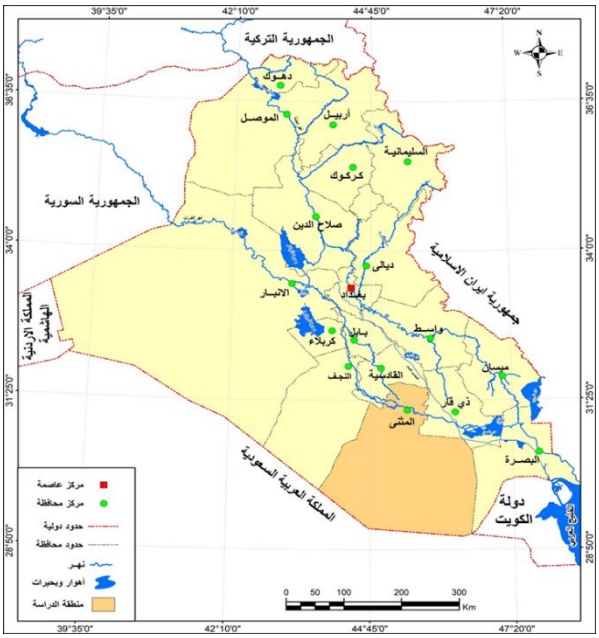

[7]

الموارد المائية

تعد الموارد المائية العامل الطبيعي الأكثر تأثيراً في تحديد أنماط التوزيع السكاني في محافظة المثنى. المصدر الرئيسي للمياه السطحية هو نهر الفرات الذي يمر في الجزء الشمالي من المحافظة، وتتفرع منه مجموعة من القنوات والجداول مثل شط الرميثة وشط السماوة، التي تروي الأراضي الزراعية في أقضية السماوة والرميثة والخضر. وقد أدى وجود هذا المصدر المائي الدائم إلى تمركز الغالبية العظمى من سكان المحافظة ونشاطاتهم الاقتصادية على طول ضفاف النهر وفروعه. [3،ص18]

إلى جانب المياه السطحية، توجد في المحافظة موارد مائية جوفية، خاصة في منطقة الهضبة الغربية، والتي تعد المصدر الأساسي للمياه في تلك المناطق الصحراوية. كما تتميز المحافظة بوجود مسطحات مائية فريدة مثل بحيرة ساوة، وهي بحيرة مغلقة ذات مياه مالحة، ومنخفض الصليبات. ومع ذلك، تواجه هذه الموارد المائية تحديات كبيرة تتمثل في شحة المياه وتدهور نوعيتها وارتفاع نسبة الملوحة، مما يؤثر سلباً على

الزراعة والاستخدامات البشرية، ويزيد من حدة المشكلات البيئية في المحافظة. [5،ص7]

التربة والغطاء النباتي

يتباين توزيع أنواع التربة في محافظة المثنى بشكل وثيق مع مظاهر السطح والموارد المائية. في منطقة السهل الرسوبي، تسود تربة كتوف الأنهار والتربة الفيضية الخصبة على امتداد نهر الفرات وفروعه، وهي تربة صالحة للزراعة وشكلت الأساس لقيام المستوطنات البشرية والنشاط الزراعي الكثيف. أما في منطقة الهضبة الغربية، فتسود التربة الصحراوية الرملية والجبسية، وهي تربة فقيرة بالمواد العضوية وذات قدرة إنتاجية منخفضة، مما يحد من إمكانيات استغلالها زراعياً ويجعلها مقتصرة على الرعي.[3،ص18-19]

أما الغطاء النباتي الطبيعي، فيعكس الظروف المناخية ونوع التربة السائدة. في بادية المثنى، تنتشر النباتات الصحراوية العشبية والشجيرية التي تكيفت مع ظروف الجفاف، مثل نباتات العرفج والطرثوث والغضا، والتي تشكل مصدراً رعوياً مهماً للثروة الحيوانية. إلا أن هذا الغطاء النباتي يعاني من التدهور الشديد نتيجة للاحتطاب الجائر والرعي المفرط، مما يساهم في تفاقم ظاهرة التصحر وزحف الكثبان الرملية، ويؤثر سلباً على البيئة وحياة السكان المعتمدين على الرعي.[5، ص7-8]

خريطة (4) انواع الترب في محافظة المثنى

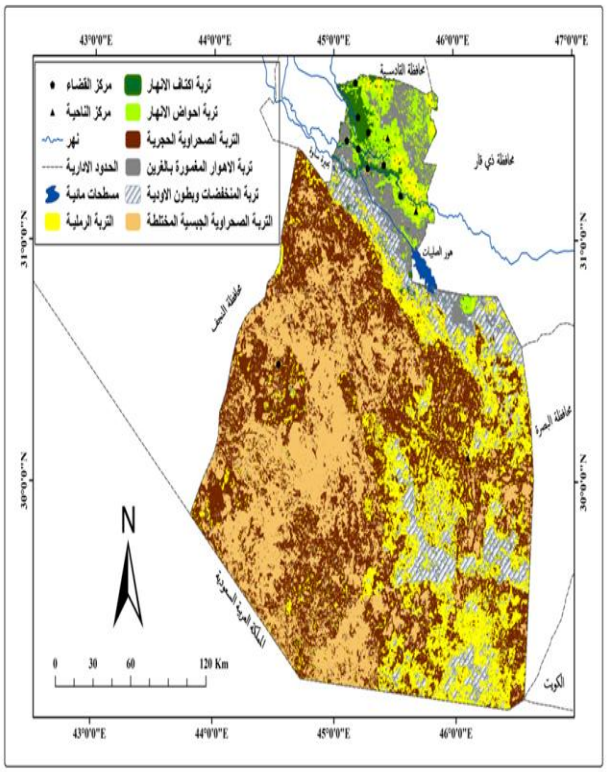

[7]

الفصل الثاني: الخصائص السكانية

تطور حجم السكان والنمو

شهد حجم سكان محافظة المثنى نمواً ملحوظاً عبر العقود الماضية، حيث ارتفع عدد السكان من (315.816) نسمة في عام 1977 إلى (382,858) نسمة في عام 1987، بمعدل نمو سنوي مرتفع بلغ (3.9%). واستمر هذا النمو ليصل عدد السكان إلى (373,981) نسمة في عام 1997، ثم إلى (806,368) نسمة حسب تقديرات عام 2024. ورغم هذا النمو، لا تزال حصة المحافظة من إجمالي سكان العراق منخفضة نسبياً، حيث بلغت حوالي 2.1% في عام 2024، مما يجعلها من أقل المحافظات سكاناً في العراق.[1،ص6]

يُعزى التباين في معدلات النمو عبر الفترات الزمنية المختلفة إلى تفاعل عدة عوامل، أهمها عامل الهجرة. فقد شهدت المحافظة تدفقاً للمهاجرين خلال فترة الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988) والهجرة الثانية (2008- 2014) خاصة إلى المناطق الحضرية، مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو في تلك الفترة. وبعد انتهاء الحربين، أدت عودة المهاجرين إلى مناطقهم الأصلية، بالإضافة إلى الهجرة الخارجية من المحافظة بسبب الظروف الاقتصادية، إلى انخفاض نسبي في معدلات النمو في الفترات اللاحقة.[1،ص6]

التركيب العمري والنوعي

يتميز التركيب العمري لسكان محافظة المثنى بكونه مجتمعاً فتياً، حيث تشكل الفئات العمرية الصغيرة (أقل من 15 سنة) نسبة كبيرة من إجمالي السكان، وهو ما يعكس ارتفاع معدلات الخصوبة في المحافظة. هذا التركيب يضع ضغطاً كبيراً على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، ويتطلب توفير فرص عمل مستقبلية لهذه الأعداد المتزايدة من الشباب [1،ص 13]

أما التركيب النوعي، الذي يُقاس بنسبة النوع (عدد الذكور لكل 100 أنثى)، فقد شهد تقلبات عبر التعدادات المختلفة. بلغت نسبة النوع في المحافظة (97) في تعداد 1977، ثم ارتفعت إلى (102) في تعداد 1987، لتعود وتنخفض إلى (99) في تعداد 1997. يمكن تفسير هذا الانخفاض الأخير بارتفاع أعداد الذكور المهاجرين إلى خارج القطر خلال فترة التسعينيات بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة والحصار. وبشكل عام، فإن نسبة النوع المتقاربة من 100 تشير إلى توازن نسبي بين أعداد الذكور والإناث في المحافظة[1،ص14]

التركيب الاقتصادي والمهني

يعكس التركيب الاقتصادي والمهني لسكان محافظة المثنى واقعها التنموي. حيث يعاني جزء كبير من السكان من ظاهرتي الفقر والبطالة. ففي عام 2024، بلغت نسبة الفقر في المحافظة (52.5%)، وهي نسبة مرتفعة جداً مقارنة بالمستوى الوطني البالغ (18.9%) في السنة ذاتها، مما يجعلها من أشد المحافظات حرماناً في العراق. وتتباين هذه النسبة بشكل كبير بين الوحدات الإدارية، حيث تسجل أعلى مستوياتها في قضاء السلمان (76.5%)، مما يعكس التفاوت التنموي الحاد داخل المحافظة[6، ص12]

خريطة رقم (5) نسبة الفقر في محافظة المثنى لسنة (2024)

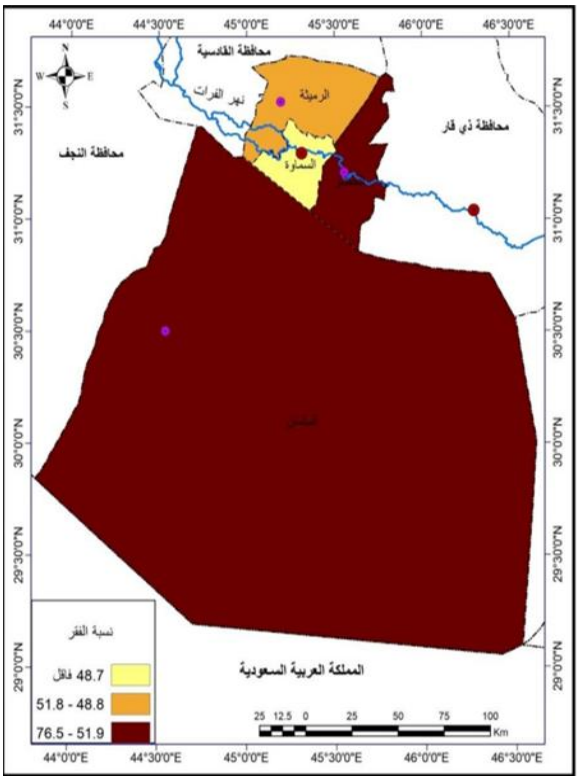

[8]

أما البطالة، فقد بلغت نسبتها (14.5%) بين السكان في عمر 15 سنة فأكثر لعام 2024، وهي أيضاً أعلى من المعدل الوطني (10.8%). وتتركز أعلى معدلات البطالة في قضائي السلمان والخضر، نتيجة لقلة المشاريع التنموية وفرص العمل في هاتين المنطقتين. وفي المقابل، تنخفض نسبة البطالة في قضاء السماوة (11.7%) بسبب تركز الأنشطة الاقتصادية والخدمية والمؤسسات الحكومية في مركز المحافظة[6،ص12]

المستوى التعليمي

يعد المستوى التعليمي مؤشراً مهماً على التنمية البشرية ويؤثر بشكل مباشر في الخصائص السكانية الأخرى كالخصوبة والنشاط الاقتصادي. تتوفر في محافظة المثنى ثلاث جامعات هي (المثنى، الصادق ، ساوة) بالإضافة إلى (455) مدرسة ابتدائية و(125) مدرسة ثانوية، إلى جانب عدد من المعاهد المهنية ومعاهد إعداد المعلمين. ورغم وجود هذه المؤسسات، فإن توزيعها الجغرافي يعكس حالة من التباين، حيث تتركز معظم الخدمات التعليمية في المراكز الحضرية كالسماوة والرميثة[4،ص6]

يؤثر المستوى التعليمي، خاصة لدى الإناث، بشكل عكسي على معدلات الخصوبة. فمع ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة، يميل متوسط الإنجاب إلى الانخفاض. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، منها تأخر سن الزواج لدى المتعلمات، وزيادة وعيهن بوسائل تنظيم الأسرة، ورغبتهن في تحقيق ذواتهن مهنياً، وصعوبة التوفيق بين متطلبات العمل خارج المنزل ورعاية عدد كبير من الأطفال. هذا الارتباط يظهر بوضوح عند مقارنة معدلات الخصوبة بين المناطق الحضرية التي يرتفع فيها مستوى التعليم، والمناطق الريفية التي ينخفض فيها[1،ص41-42] .

خريطة (6) اعداد السكان بحسب البيئة ريف وحضر في اقضية محافظة المثنى لسنة 2024

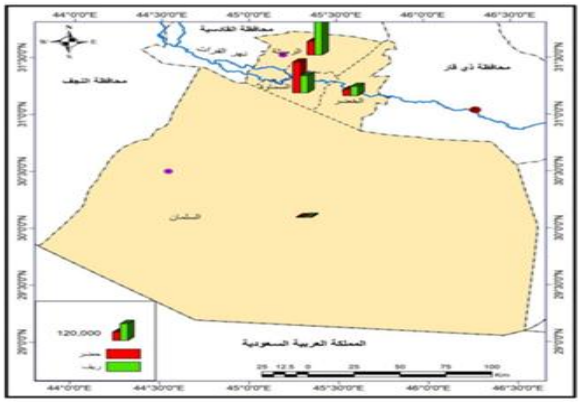

[8]

التركيب الاجتماعي (حضر/ريف)

ينقسم مجتمع محافظة المثنى إلى سكان الحضر وسكان الريف، مع وجود تباين واضح في توزيعهم. ففي عام 2024، بلغ عدد سكان الحضر (366,907) نسمة، بينما بلغ عدد سكان الريف (439,461) نسمة، مما يشير إلى أن الطابع الريفي لا يزال غالباً على المحافظة. يتركز معظم سكان الحضر (حوالي 86.7%) في قضائي السماوة والرميثة، نظراً لكونهما المراكز الإدارية والاقتصادية الرئيسية. في المقابل، يغلب الطابع الريفي على الأقضية الأخرى، حيث يعتمد السكان بشكل أساسي على الزراعة والرعي[6،ص7] يؤثر هذا التركيب الاجتماعي بشكل كبير على الخصائص الديموغرافية. فمعدلات الخصوبة تكون أعلى بشكل ملحوظ في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية. ويعود ذلك إلى

مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، منها الزواج المبكر، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الزراعة، وانخفاض المستوى التعليمي، وقوة العادات والتقاليد الاجتماعية التي تشجع على كثرة الإنجاب. هذا التباين بين الريف والحضر هو أحد المحددات الرئيسية للتباين الجغرافي العام للخصوبة في المحافظة[1،ص37-38] .

الفصل الثالث: التوزيع الجغرافي للسكان

التوزيع حسب الأقضية والنواحي

يظهر توزيع السكان في محافظة المثنى تبايناً مكانياً حاداً بين وحداتها الإدارية. يتركز الجزء الأكبر من السكان في الأقضية الشمالية الواقعة ضمن السهل الرسوبي، بينما تتسم الأقضية الجنوبية الصحراوية بكثافة سكانية منخفضة جداً. ففي عام 2024، استحوذ قضاء السماوة (مركز المحافظة) على (42.8%) من إجمالي سكان المحافظة، يليه قضاء الرميثة بنسبة (42.1%). في المقابل، لم تتجاوز نسبة سكان قضاء السلمان، الذي يشكل أكثر من 90% من مساحة المحافظة، (1.4%) من إجمالي السكان[6،ص7]

هذا التوزيع غير المتوازن يعكس بشكل مباشر تأثير العوامل الطبيعية والاقتصادية. فالكثافة السكانية تبلغ ذروتها في قضاء السماوة لتصل إلى (367) نسمة/كم² بسبب صغر مساحته النسبية وتركز السكان والخدمات فيه، بينما تنخفض إلى (0.2) نسمة/كم² في قضاء السلمان بسبب اتساع مساحته الصحراوية الشاسعة وواقعه الطبيعي الطارد للسكان. هذا التباين الشديد يجعل من دراسة التوزيع على مستوى الوحدات الإدارية أمراً ضرورياً لفهم الديناميكيات السكانية في المحافظة[6،ص7]

التوزيع حسب العوامل الطبيعية

تُعد العوامل الطبيعية المحدد الرئيسي لخريطة توزيع السكان في محافظة المثنى. فالموارد المائية، ممثلة بنهر الفرات وفروعه، هي العامل الأكثر حسماً، حيث يتركز السكان والنشاط الزراعي بشكل شبه كامل على ضفاف هذه المجاري المائية في أقضية السماوة والرميثة والخضر. هذه المنطقة، التي تمثل جزءاً من السهل الرسوبي، تتميز بتربتها الخصبة وسطحها المنبسط، مما وفر بيئة مثالية للاستقرار البشري منذ آلاف السنين[3،ص22]

في المقابل، فإن المساحات الشاسعة من الهضبة الغربية التي تغطي معظم جنوب وجنوب غرب المحافظة، تتسم بظروف طبيعية قاسية من جفاف ومناخ صحراوي وتربة فقيرة، مما جعلها مناطق طاردة للسكان. يقتصر الوجود البشري في هذه المناطق على تجمعات صغيرة متناثرة تعتمد على المياه الجوفية أو على حياة البدو الرحل الذين يمارسون الرعي، مما يفسر الانخفاض الشديد في الكثافة السكانية في قضاء السلمان[6،ص7]

التوزيع حسب الأنشطة الاقتصادية

يرتبط توزيع السكان ارتباطاً وثيقاً بتوزيع الأنشطة الاقتصادية. فالأراضي الصالحة للزراعة، والتي لا تتجاوز 4.7% من إجمالي مساحة المحافظة، تتركز بالكامل تقريباً في مناطق السهل الفيضي ضمن أقضية السماوة والرميثة والخضر. هذا التركز للنشاط الزراعي أدى بدوره إلى تركز السكان الريفيين في هذه المناطق. وتتوزع المشاريع الزراعية الأخرى مثل حقول الدواجن وبحيرات الأسماك ومراكز تجميع الحليب بشكل أساسي في قضاء السماوة، مما يعزز من جاذبيته السكانية. [6،ص9-10] أما النشاط الصناعي، فيتركز هو الآخر بشكل كبير في قضاء السماوة، الذي يضم حوالي 74% من المنشآت الصناعية الصغيرة في المحافظة، بالإضافة إلى المنشآت الكبيرة مثل معمل الإسمنت ومصفى النفط. هذا التركز الصناعي يوفر فرص عمل ويجذب السكان إلى مركز المحافظة. وفي المقابل، يفتقر قضاء السلمان بشكل شبه تام لأي مشاريع تنموية زراعية أو صناعية، مما يفسر انعدام الاستقرار السكاني الدائم فيه[6،ص8-10]

التوزيع حسب البنية التحتية والخدمات

يعكس توزيع مشاريع البنية التحتية والخدمات حالة اللاتوازن التنموي في المحافظة، ويؤثر بشكل مباشر على توزيع السكان. تتركز مشاريع الماء الصافي وشبكات المجاري والطرق والوحدات السكنية بشكل كبير في قضائي السماوة والرميثة. على سبيل المثال، يستحوذ هذان القضاءان على حوالي 88.8% من إجمالي أطوال شبكات المجاري في المحافظة، بينما تكاد تكون هذه الخدمة معدومة في قضاء السلمان (0.4%). [6،ص10-11]

وبالمثل، تتركز الخدمات التعليمية بشكل واضح في المراكز الحضرية. فقضاء السماوة وحده يضم 25.9% من إجمالي المدارس الابتدائية في المحافظة. هذا التركز للخدمات والبنية التحتية في مناطق معينة دون غيرها يعمل كعامل جذب سكاني قوي لهذه المناطق، بينما يؤدي حرمان المناطق الأخرى من هذه الخدمات إلى طرد السكان منها أو إبقائها في حالة من العزلة والتخلف، مما يعمق الفجوة التنموية بين أجزاء المحافظة المختلفة[4،ص6]

الفصل الرابع: العلاقة بين السكان والبيئة

أثر البيئة في السكان

تفرض البيئة الطبيعية في محافظة المثنى قيوداً وفرصاً تحدد بشكل كبير أنماط الحياة والتوزيع السكاني. فالطابع الصحراوي الغالب، مع ارتفاع درجات الحرارة وندرة الأمطار، جعل من الموارد المائية العامل البيئي الحاسم. حيثما وجد نهر الفرات وفروعه، قامت الزراعة وتركز الاستيطان البشري، وتشكلت مدن وقرى السهل الرسوبي. وفي المقابل، حيثما غابت المياه السطحية وسادت الصحراء، كما في الهضبة الغربية، أصبح الاستقرار البشري نادراً ومشتتاً، واقتصر على حياة الرعي أو الاعتماد على الآبار الجوفية المحدودة. [3،ص15-18]

كما يؤثر المناخ بشكل مباشر على حياة السكان، فالصيف الطويل والحار يفرض أنماطاً معينة من النشاط اليومي، ويؤثر على تصميم المباني واستهلاك الطاقة. كما أن الرياح النشطة، خاصة في المناطق الصحراوية، تساهم في تشكيل الكثبان الرملية وتثير العواصف الترابية التي تؤثر على الصحة العامة والأنشطة الاقتصادية. إن تفاعل السكان مع هذه الظروف البيئية المتنوعة هو ما شكل التباين الجغرافي الواضح في أنماط معيشتهم وتوزيعهم عبر المحافظة. [2،ص7]

أثر السكان في البيئة

لا يقتصر التأثير على اتجاه واحد، فالسكان بدورهم يؤثرون بشكل كبير على بيئتهم. يتجلى هذا التأثير في استغلال الموارد الطبيعية، حيث أدى التوسع في النشاط الزراعي على ضفاف نهر الفرات إلى تغيير معالم السهل الرسوبي. وفي المقابل، أدت الأنشطة البشرية غير المستدامة في البيئة الصحراوية، مثل الرعي الجائر والاحتطاب العشوائي لنباتات مثل الغضا، إلى تدهور الغطاء النباتي الطبيعي، مما فاقم من مشكلة التصحر وزحف الرمال[5،ص8]

كما يساهم التوسع العمراني والأنشطة الصناعية في تلويث البيئة. ففي المناطق الحضرية، يؤدي تراكم النفايات الصلبة وتلوث الهواء والمياه إلى مشكلات بيئية وصحية. وتشير القياسات إلى ارتفاع تراكيز الملوثات في الهواء، وارتفاع نسبة الملوحة في مياه الشرب ومياه نهر الفرات، مما يدل على الضغط الذي يمارسه التجمع السكاني والنشاط البشري على النظم البيئية المحلية[5،ص7] .

المخاطر البيئية (جفاف – تصحر – عواصف)

تتعرض محافظة المثنى لمجموعة من المخاطر البيئية الخطيرة التي تهدد استدامة مواردها الطبيعية وحياة سكانها. يعد الجفاف من أبرز هذه المخاطر، حيث تتسم المنطقة بقلة الأمطار وارتفاع معدلات التبخر، مما يؤدي إلى شح في الموارد المائية ويؤثر سلباً على الزراعة والثروة الحيوانية. وقد تفاقمت هذه المشكلة في السنوات الأخيرة بسبب التغيرات المناخية وانخفاض إيرادات نهر الفرات. [2،ص10]

يترتب على الجفاف وتدهور الغطاء النباتي نتيجة الأنشطة البشرية غير الرشيدة، تفاقم ظاهرة التصحر. وتعد التعرية الريحية من العمليات الجيومورفولوجية النشطة في المحافظة، حيث تقوم الرياح القوية بنقل حبيبات التربة وتكوين الكثبان الرملية التي تهدد الأراضي الزراعية والمناطق السكنية والطرق. وتشير الدراسات إلى أن معدلات التعرية الريحية في المحافظة "عالية جداً"، مما يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة التصحر وحماية التربة. [2،ص11]

الفصل الخامس: الخرائط والجداول والتحليل المكانية

خرائط الكثافة والتوزع

تُظهر خرائط التوزيع والكثافة السكانية بوضوح حالة التباين الشديد في محافظة المثنى. تتركز الكثافات السكانية المرتفعة في شريط ضيق يمتد مع مجرى نهر الفرات في أقضية السماوة والرميثة والخضر، حيث تتجاوز الكثافة في مركز قضاء الرميثة (1210) نسمة/كم² وفي مركز قضاء السماوة (460) نسمة/كم² (تقديرات 2018). وفي المقابل، تظهر مساحات شاسعة في قضاء السلمان بكثافة سكانية شبه معدومة لا تتجاوز (0.47) نسمة/كم²، مما يعكس هيمنة البيئة الصحراوية الطاردة للسكان[3،ص5-7]

خريطة (7): الكثافة السكانية العامة بحسب الوحدات الإدارية في محافظة المثنى لسنة 2024.

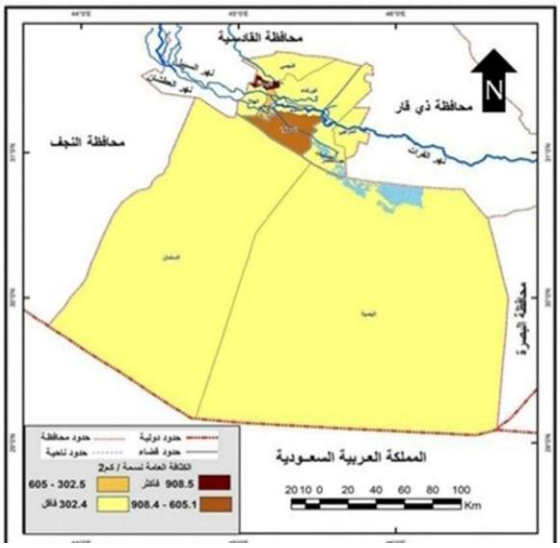

[8]

كما يمكن استخدام خرائط توزيع الخدمات، مثل المدارس، كمؤشر غير مباشر لتوزيع السكان. فالتحليل المكاني لتوزيع المدارس الابتدائية يظهر تركزها بشكل كبير في أقضية السماوة والرميثة والخضر، بينما يقل عددها بشكل حاد في الأقضية والنواحي الأخرى. على سبيل المثال، يُظهر تحليل "المسافة المعيارية" أن الدائرة المعيارية للمدارس المختلطة هي

الأصغر، مما يدل على تركزها المكاني الشديد، بينما تتشتت مدارس الذكور على نطاق أوسع، وهو ما يعكس تبايناً في توزيع السكان وأنماط الخدمة المقدمة لهم.[4،ص17-19]

جداول التركيب والنمو

توفر الجداول الإحصائية بيانات دقيقة حول التركيب السكاني والنمو. يوضح الجدول التالي التوزيع العددي والنسبي للسكان والكثافة حسب الأقضية لعام 2024، مبرزاً التفاوت الكبير بين قضاء السماوة الذي يضم 42.8% من السكان في 1.8% من المساحة، وقضاء السلمان الذي يضم 1.4% من السكان في 90.7% من المساحة.

جدول (1) : أعداد السكان ونسبهم المئوية والكثافة في أقضية محافظة المثنى لسنة 2024

القضاء	المساحة كم²	النسبة (%) المساحة	عدد السكا (نسمة)	النسبة (%) السكا	الكثافة (نسمة/كم²)	حضر	ريف
السماوة	941	1.8	345,373	42.8	367.0	221,487	123,886
الرميثة	2,204	4.3	339,326	42.1	153.9	96,508	242,818
الخضر	1,667	3.2	110,710	13.7	66.4	44,588	66,122
السلمان	46,928	90.7	10,959	1.4	0.2	4,324	6,635
المجموع	51,740	100	806,368	100	15.6	366,907	439,461

[9]

كما تظهر جداول الخصوبة ارتفاعاً عاماً في معدلاتها مقارنة بالمعدل العام للقطر. على سبيل المثال، بلغ معدل المواليد الخام في المحافظة (43.7 بالألف) في عام 1997، مقابل (32.9 بالألف) للقطر. وتظهر الجداول أيضاً تبايناً داخلياً، حيث ترتفع معدلات الخصوبة في المناطق الريفية بشكل ملحوظ عن المناطق الحضرية، مما يؤكد تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على السلوك الإنجابي[1،ص19-46]

التحليل المكاني للفوارق الداخلية

يمكن استخدام أدوات التحليل المكاني في نظم المعلومات الجغرافية (GIS)لقياس وتحليل الفوارق في توزيع الخدمات والمؤشرات السكانية. على سبيل المثال، يُستخدم تحليل "الجار الأقرب (Nearest Neighbour)" لتحديد نمط توزيع الظواهر النقطية (مثل المدارس). أظهر التحليل لمدارس الذكور والمختلطة في المثنى نمطاً "متجمعاً"، بينما كان نمط مدارس الإناث أقرب إلى "العشوائي". هذا يشير إلى أن توزيع الخدمات ليس منتظماً، بل يميل إلى التكتل في مناطق معينة، مما يخلق فوارق في الوصول إلى هذه الخدمات. [4،ص12-14]

كذلك، يُستخدم تحليل "المركز المتوسط (Mean Center)" لتحديد المركز الجغرافي لتوزيع ظاهرة ما. أظهر التحليل أن المركز المتوسط لمدارس الذكور والمختلطة يقع في قضاء السوير، بينما يقع المركز المتوسط لمدارس الإناث في قضاء الوركاء. هذا التباين في المراكز المتوسطة يعكس اختلافاً في بؤر تركز كل نوع من أنواع المدارس، وبالتالي اختلافاً في توزيع التجمعات السكانية التي تخدمها هذه المدارس، مما يؤكد وجود فوارق مكانية داخلية في التركيبة السكانية والخدمية للمحافظة. [4،ص23-24]

الخاتمة النتائج والتوصيات

في ضوء مشكلة البحث التي تمثلت في الكشف عن طبيعة التباين المكاني للسكان في محافظة المثنى ومدى ارتباطه بالعوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، وبالاستناد إلى فرضيات البحث، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الرئيسة:

أولاً، أكدت النتائج صحة الفرضية القائلة بوجود تباين مكاني واضح في توزيع السكان، إذ يتسم هذا التوزيع بعدم التوازن بين شمال المحافظة وجنوبها، حيث تتركز الكثافة السكانية في منطقة السهل الرسوبي على امتداد نهر الفرات، مقابل انخفاضها الشديد في مناطق الهضبة الصحراوية.

ثانياً، دعمت النتائج الفرضية التي تشير إلى تأثير العوامل الطبيعية، حيث تبين أن توفر الموارد المائية والتربة الخصبة يمثلان العامل الحاسم

في جذب السكان واستقرارهم، في حين تسهم الطبيعة الصحراوية وشح المياه في الحد من التركز السكاني.

ثالثاً، أثبتت الدراسة صحة الفرضيات المرتبطة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية، إذ ظهر أن عدم التوازن في توزيع التنمية المكانية أدى إلى تركز الأنشطة الاقتصادية والبنى التحتية والخدمات في المراكز الحضرية الرئيسة (السماوة والرميثة)، مقابل تهميش مناطق أخرى، ولا سيما قضاء السلمان.

رابعاً، بيّنت النتائج وجود انعكاسات مباشرة لهذا التباين على الخصائص السكانية، حيث ترتفع معدلات الفقر والبطالة في المناطق المحرومة، في حين تسجل المناطق الريفية معدلات خصوبة أعلى مقارنة بالمناطق الحضرية، مما يعكس تبايناً في المستوى المعيشي والخدمي.

خامساً، أظهر التحليل المكاني صحة فرضية وجود علاقة ارتباطية بين توزيع السكان وتوزيع الخدمات، حيث يتسم نمط توزيع الخدمات بالتكتل وعدم الانتظام، الأمر الذي يؤدي إلى تعميق الفجوة المكانية في فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية.

التوصيات

استناداً إلى ما تم التوصل إليه من نتائج، يوصي البحث بضرورة تبني سياسات تنموية مكانية متوازنة تهدف إلى تقليص التباينات داخل محافظة المثنى، من خلال:

١_توجيه الاستثمارات نحو المناطق الأقل حظاً، ولا سيما قضاء السلمان، عبر استغلال الموارد الطبيعية وتبني مشاريع حديثة في الزراعة الصحراوية واستثمار المياه الجوفية.

٢-تحقيق عدالة في توزيع التخصيصات المالية بين الوحدات الإدارية، بما يسهم في تطوير البنى التحتية والخدمات الأساسية.

٣_تعزيز دور التخطيط المكاني باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)وأساليب التحليل المكاني لضمان توزيع أكثر كفاءة وعدالة للمشاريع والخدمات[.4،ص33]

٤_ العمل على تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية من خلال دعم برامج التنمية المحلية وتوفير فرص العمل في المناطق المحرومة.

قائمة المصادر

1- خيري، سمير مرداس .الخصائص الجغرافية في محافظة المثنى.جامعة القادسية، كلية الآداب، 2017.
https://repository.qu.edu.iq/wpcontent/uploads/sites/31/2017/06/%D8%A8%D8%AD%D8%AB%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%AE%D9%8A%D8%B1%D9%8A.pdf

2- عبد الجبوري، سارة علي ومروة حامد حمزة ونعمة، سجاد تحسين. "قياس التعرية الريحية في محافظة المثنى باستخدام المعادلات المناخية ."مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية، مج. 8، ع. 13، جامعة الكوفة، 2025.
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/07/21/63e166637ebaa2138d3558f49daefefe.pdf

3- العبيدي، عاتكة فائق رضا وصبرية علي حسين .التوزيع الكثافي لسكان محافظة المثنى للمدة 1997-2018 والعوامل المؤثرة فيه.جامعة القادسية، كلية الآداب، 2019.
https://repository.qu.edu.iq/wpcontent/uploads/sites/31/2019/04/%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AB%D8%A7%D9%81%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AB%D9%86%D9%89.pdf

4- عليوي، رعد صاحي والطائي، إياد عاشور حمزة. "التحليل المكاني لخدمات التعليم الابتدائي في محافظة المثنى لعام 2023 ."مجلة مداد الآداب، 2025.
DOI: https://doi.org/10.58564/ma.v15i40.185

5- الكلابي، أنور صباح محمد .التحليل الجغرافي لمستوى الوعي تجاه قضايا البيئة في محافظة المثنى .جامعة المثنى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2018.
https://www.researchgate.net/publication/349320202_aalthlyl_aljghrafy_lmstwy_alwy_tjah_qdaya_albyyt_fy_mhafzt_almthny

6- المرضي، أحمد صباح. تحليل التباين المكاني لمؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2000–2010). أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2014.

7- جمهورية العراق - وزارة الموارد المائية – الهيئة العامة للمساحة – خريطة العراق الادارية بمقياس(1: 1500000) بغداد 2024)

8- جمهورية العراق – وزارة الاعمار و الاسكان والبلديات و الاشغال العامة – مديرية البلديات – المثنى – شعبة تنظيم المدن – بيانات غير منشورة2024)

9- جمهورية العراق – وزارة التخطيط و التعاون الانمائي – الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية الاحصاء في محافظة المثنى – تقديرات السكان – محافظة المثنى لعام 2024 – بيانات غير منشورة).